من القضايا الشائكة في البنية الثقافية والمجتمعية اليمنية قضية الثنائية التاريخية بين القبيلة والسلطة والتي أصبحت تمتد لقرون من الزمان دون أن يحدث في مسارها أي تجديد أو تعمل القوى المدنية على تفكيك تلك البنى من أجل التمهيد للدولة المدنية الحديثة التي أصبحت مطلباً وطنياً، وإن حدث بعض النكوص في موقف «الاخوان المسلمين» منها الا أنها تظل خياراً وطنياً بعد أن بدّت حناجر المحتجين بها ومنها حناجر «الاخوان» أنفسهم، فلا مناص لهم منها وإن أضمروا نكرانها ورفضها.

عبدالرحمن مراد

الدولة المدنية.. وثنائية السلطة والقبيلة

وقبل الولوج الى مضمون الموضوع أود التذكير أننا كنا تحدثنا بالقول إن التغيير الحقيقي هو التغيير الثقافي ومادون ذلك أنما هو عبث لا طائل منه، لأنه لن يكون إلا وسيلة لإعادة إنتاج الماضي، وكل الثقافات التي هزمتها الحركات الثقافية التجديدية عبر التأريخ أعادت إنتاج نفسها في سياق الثقافات المنتصرة، فالإلغاء والفناء للثقافات لا يمكن أن يتحقق لأي قوة في الأرض..

ولا يمكن التعامل مع الثقافات إلا من خلال البعد التراكمي والتهذيب والتشذيب وإحداث الهزات العنيفة من داخلها بمنهجية تفكيكية ومنهجية مقارنة، مع قدر من الرؤى الحداثية والمناهج التغييرية وما سوى ذلك لن يكون قادراً إلا على مضاعفة المقاومة للجديد والمتغير، وهو الأمر الذي نلمسه في كتابات العديد من الكُتاب في الصحف السيارة، فالذين رأوا في الهدم طريقاً وحيداً للتغيير يعانون الآن هول الصدمة الارتدادية وهول النكوص النفسي، والذين رأوا أن لحظة سقوط النظام هي البساط السحري الذي سوف يطير بهم الى أرض الاحلام وقعوا تحت طائلة الهوس النفسي والشرود الذهني.

ومن هنا دعونا نعرج على المضمون الذي هدفتُ اليه من هذا الموضوع والمتمثل في ثنائية القبيلة والسلطة كإشكالية تأريخية لم تزل تشكل حضوراً حيوياً وفاعلاً في المشهد العام للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

فالثابت تأريخياً أن الدولة اليمنية القديمة كانت قائمة على تحالفات مجموعة من القبائل والعصبيات، وعندما يشعر أي فصيل من تلك التحالفات بالضرر أو الامتعاض ينفصل.. وقد تحدث التأريخ عن نشوء دويلات صغيرة في إطار الدولة المركزية الكبيرة، وثبوت ذلك في السياق التأريخي دلالة على ثقافة الندية والضدية التي شهدنا ملامحها في القرن الثالث الهجري في حركة الهيصم الحميري التي كانت التمهيد الأمثل لمشروع الملك علي ابن الفضل والمنصور ابن حوشب الذي كاد أن يشمل اليمن التأريخي كله.

ولعل فشل الإمام الهادي يحيى ابن الحسين في حملته الاولى المحددة تأريخياً بعام (٢٦٨هـ) كان بسبب عدم إدراكه لذلك البعد الثقافي، إذ اضطر للعودة الى الرس بعد أن شعر بخذلان القبيلة له، وحين عاود الكرة عام (٢٨٦هـ) كان مدركاً لذلك البعد، فأخذ البعد الثقافي بعداً تشريعياً أصبح من الخصائص التشريعية للمذهب الهادوي، فكان مبدأ الخروج على الحاكم الظالم وجواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل امتداداً لثقافة الندية ورفض الضيم عند القبيلة، وشكل مثل ذلك أفقاً واسعاً تحركت فيه الثقافة التأريخية للقبيلة اليمنية.

وبقدر من التأمل في المسار التأريخي نجد أن المناطق الجبلية بكل تعقيداتها ووعورة مسالكها لم يلن جانبها الا للسلطات التي كانت الاقرب الى طبيعتها وامتدادها الثقافي، ولذلك تحدث التأريخ عن مقاومتها للتيارات التي لا تلامس تلك الطبيعة وذلك الامتداد الثقافي..

ولعل الأقرب الى الذاكرة مقاومتها للتيار السني ونتائج صلح (دعان) الذي انتزعت من خلاله الحكم الذاتي لنفسها دليل قاطع على سيطرة الثقافة التأريخية وقدرتها على تحديد المآلات.. ولم تكن الدولة المتوكلية (١٩١٨-١٩٦٢م) التي كانت امتداداً للدولة القاسمية منفصلة عن ذلك الواقع بل كانت تجسيداً أمثل لذلك الامتداد الثقافي التأريخي، إذ دلت حركات التمرد لقبيلة حاشد على ثنائية السلطة والقبيلة وجدليتهما الوجودية، وتبعاً لذلك فحاشد لم تذهب الى خيار الثورة في مطلع ستينيات القرن الماضي إلا حين شعرت باختلال تلك الثنائية وفقدانها لكثير من رموزها، كما أن الثورة لم يستقر حالها إلا حين أعادت القبيلة إنتاج نفسها في حركة (٥ نوفمبر ٦٧م) وعلى إثر ذلك تم التصالح وتقاسم السلطة في واقع لم يكن الا مضطرباً وقلقاً ظلت تشيع فيه الفوضى الى أن جاءت حركة (١٣ يونيو ٧٤م) التي حاولت أن تبعث فيه روح الاستقرار والتنمية، فلم يطل عمرها بسبب محاولة الحركة فك الارتباط بين ثنائية السلطة والقبيلة، وحين جاءت سلطة (١٧ يوليو ٧٨م) كانت تدرك تلك الثنائية فتماهت القبيلة في السلطة التشريعية وفي المؤسسة العسكرية وفي السلطة التنفيذية وظلت الدولة تراوح بين الحضور والغياب الى أن بلغت حالة الاحتقان ذروتها في احتجاجات ٢٠١١م التي حضرت فيها القبيلة بجناحيها الاجتماعي والعسكري في محاولة لحجز موقعها في خارطة المستقبل السياسية.

حملت تباشير ٢٠١١م ملامح ثورة تحديثية لم يفسدها إلا دخول القبيلة بجناحيها الاجتماعي والعسكري مما جعل المصطلح الثوري يفقد معناه وقيمته وتعامل معه المجتمع الاقليمي والدولي وفق مفهومه الأقرب «كأزمة سياسية».

ومع كل الارهاصات التي تركتها الاحداث في سماء اليمن خلال عام ٢٠١١م سيحدث متغير في جل المفاهيم بعد أن عملت حركة الاحتجاجات على تفكيك وتعرية القوى الأكثر تقليدية والأكثر استغراقاً في الفساد واستئثاراً بالثروة الوطنية، حيث دلت الدراسات أن ٢٪ من إجمالي عام سكان اليمن هم المستفيدون من الثروة الوطنية، وهو الأمر الذي سيخلق وعياً مضاداً لن تكون غايته إلا تحقيق عدالة التوزيع وإعادة النظر في التشريعات القائمة بما يحقق عدالة انتقالية وعدالة اجتماعية واسعة النطاق، فالإعفاءات الجمركية والضريبية أصبح من المفترض أن تقف عند حدود المواطنة المتساوية، والشركات العملاقة التي تقتات من الثروة الوطنية مثل شركات بيع وتصدير النفط وشركات الاتصالات وشركات النقل والشركات المصنعة للمواد التحويلية وغيرها أصبح من المفترض أن تتحول الى شركات مساهمة لا يملك رأس المال منها الا ما نسبته (٥١٪) من اجمالي عام رأس المال، وقوفاً عند حدود العدالة الاجتماعية، وخروجاً من وعي الغنيمة الى وعي الانتاج، ومثل ذلك يجب أن يحضر في شركات الاستثمار العقاري التي يقتصر نشاطها على المبدأ الربحي دون تحقيق أي منافع مجتمعية.

كما أنه من حق القبيلة أن تشارك في صناعة الفعل السياسي لكن من خلال المؤسسات المدنية ومن خلال العملية الديمقراطية والتماهي والتكيف مع قيم ومبادئ الدولة المدنية الحديثة، التي يجب أن يكون القانون فيها هو الفيصل، وعدالة التطبيق للقانون وتحقيق سيادته له مرجعيته في البنية الثقافية المجتمعية، فالعرف القبلي لم يكن حاضراً إلا حين غابت بدائله، والطبيعة اليمنية هي الأقرب الى التنظيم والانتظام، فالعرف في بعض قواعده كان ومايزال هو الأقرب الى قيم ومبادئ الدولة المدنية التي أبدع الانسان مكوناتها في عصور مختلفة من التأريخ.. وقضية الانسان منذ فجر التأريخ هي قضية حق وعدل ومساواة وشعور بالوجود وقضية حرية، ولم تكن صراعاتها الا بحثاً عن تلك القيم والمبادئ، وحين يشعر بها فهو بالضرورة الأقرب ميلاً الى السلم والحياة الآمنة والمستقرة.

إذاً يمكن أن يقال إن قضيتنا في هذه اللحظات التحولية هي إدراك الأبعاد التأريخية الثقافية والاجتماعية والتهذيب والتشذيب والبناء، ذلك أن الهدم يخلق كيانات مقاومة ومتصارعة، والبناء وتحديث المتراكم صناعة جديدة لمستقبل أجد يمتد من ماضيه ويتغاير عنه ويتفاعل مع لحظته.

ولعل من المفيد التذكير أن نزعة التسلط لإنسان الهضبة الشمالية والوسطى- والتي تمتد الى يريم حسب البردوني- يقابلها نزعة استقلال عند إنسان السهل الساحلي الذي يمتد من ميدي الى صرفيت بالمهرة، ذلك أن الثقافات التي تنازعت هذا الاطار الجغرافي كانت ثقافات متغايرة ومتضادة وذات نزعات ذاتية في هوياتها التأريخية المتناثرة، وكلها ذات منزع استقلالي بحت، وقد عمل الاستعمار على تغذية ذلك الشعور المتنامي بالاستقلالية في المحافظات الجنوبية وأيقظت حركة الاحتجاجات الهويات التأريخية في السهل والساحل في المحافظات الشمالية والجنوبية والشرقية، لذلك فالفيدرالية القائمة على التجانس الثقافي والهوية التأريخية هو الخيار الأمثل لتحقيق الدولة اليمنية الواحدة والمستقرة والقادرة على تحقيق الحياة الحرة والكريمة للإنسان اليمني وفق نمط لابد أن يكون يمنياً خالصاً لأن القوالب الجاهزة من النماذج العالمية لن يحقق استقراراً ولا عيشاً كريماً، وقراءة لتأريخ وفق منهجية الجدلية التأريخية سيخلق نظاماً موحداً له خصوصيته التي قد لا تشبه أي نموذج عالمي، وقدرات الانسان الابداعية والابتكارية لا تقف عند حد، والفكر الاسلامي أشمل من أن يكون محصوراً في بوتقة الجنس وحده..

وتخصيص الفكر الاسلامي هنا بالذكر لكونه هو واجهة الربيع العربي، إذ أننا لا نلمح جديداً في فقه ثوراته سوى القول بجواز مضاجعة الوداع، والقول إن المساواة تعني المثلية أي جواز زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة وغير ذلك مما يطول سرده.

لقد كنا ننتظر من هذا الربيع العربي مشروعاً نهضوياً حضارياً يعيد الاعتبار لقيمنا الحضارية المندثرة لا مشروع مضاجعة الوداع الذي تمخض عنه الفكر «الاخواني» في مصر وقدمه كمشروع قانون الى البرلمان متجاوزاً كل القضايا الحضارية والمصيرية التي تنتظرها الأمة من خلال هذا الربيع.

ألم يكن الأجدر بـ«الاخوان» الاشتغال على القضايا الجوهرية التي تعيد الألق الحضاري وروح الإبداع والابتكار؟ فالأمة التي تحجرت قدراتها لا يمكنها أن تكون متفاعلة مع قضايا عصرها بل ستعيش حالة من الانفصال الحضاري، وحاشا أن يكون الاسلام بتلك النمطية التي نراها في القوى السياسية المتأسلمة في واقعنا.. ما يمكن التأكيد عليه أن المدنية الحديثة هي الخيار الأمثل الذي سوف يفجر الطاقات الابداعية ويعمل على توظيفها في النسق الحضاري المتجدد في المسار الجديد، والتفريط في ذلك الخيار نكوص حضاري لن تفيق الأمة منه الا بعد عقود من الزمان، والتأكيد على هذا الخيار في ملامح الدولة اليمنية الحديثة أصبح خياراً وطنياً، والتفريط فيه خيانة عظمى لأحلام الجماهير الغفيرة التي خرجت بحثاً عن الوجود والحق والعدل والمساواة.

قريباً المشترك نحو حرب أهلية!

الزعيم علي عبدالله صالح ظل يطرح ومنذ تصعيد الأزمة في 2011م بأنه لا حل ولا مخرج من الأزمة إلاّ بالحوار والحل السلمي، وهذا هو رؤية وخطاب المؤتمر الشعبي وحلفائه بل وتأكيداً على هذه الرؤية وإيضاحاً طرح بأنه حتى لو أقحمنا في الحرب وتحاربنا على أي مستوى فإننا سنعود إلى ذات الحل السياسي التوافقي والسلمي كونه لا خيار سواه ولا مخرج دونه.

مطهر الاشموري

خطاب المشترك ظلت محوريته الحسم الثوري والمحورية المقابلة والمكملة هي أن النظام ورأسه «المؤتمر» يسعى لاشعال حرب أهلية..

لو أن رأس النظام تمسك بالبقاء أو الحسم في الواقع كما القذافي أو حالة بشار الأسد فقد يكون من المقبول أو المعقول تنصيص أنه يسعى لاشعال حرب أهلية..

الزعيم علي عبدالله صالح لم يرحل.. وهو عرض الرحيل مبكراً- ولم تسلم رئاسة الحكومة و ٥٠٪ من حقائبها للمشترك إلاّ كحل للأزمة فإذا هو على استعداد لتقديم مثل هذه التنازلات كحل للأزمة أو للخروج منها فهو الطرف الذي يريد تجنب استمرار الأزمة والذي يحمي الواقع حتى من مخاوف أو احتمالات حرب أهلية..

إصرار طرف وتطرفه إزاء الحسم الثوري وشعبية بعيدة جداً عن الحد الأدنى لمعيارية مثل هذا التفعيل واقعياً ظل هو الأزمة، وحروب المليشيات المسلحة بالأسلحة الثقيلة والمتنوعة في المدن وعلى المعسكرات هي المؤكدات للطرف الذي في تطرفه اندفاع لاشعال حرب أهلية..

الإدارة الأمريكية هي ثقل المحطة خارجياً أو دولياً كثورات سلمية، وما حدث في اليمن بات حدثاً في الواقع الداخلي والخارجي فكان بمثابة موقف للخط السياسي الأمريكي برحيل نظام والانحياز للاصطفاف المناوئ.

حين يصل العنف من اصطفاف وأثقال ما تسمى الثورة إلى اعتداء إرهابي على جامع دار الرئاسة فذلك يضع الإدارة الأمريكية في حرج كونها من فرضت تحالفاً دولياً ضد الإرهاب، وذلك يحتاج إلى موقف إدانة الاعتداء على جامع دار الرئاسة.

ولذلك فحين تدين واشنطن هذا الاعتداء الإرهابي بعد فترة على طريقة «المعزية بعد شهرين»، وكأنها صاغت مذكرة إدانة قصيرة مطلوباً من موظف سكرتارية أو ارشيف توثيقه.

لم يكن مطلوباً تجسيده كموقف سياسي إعلامي وإنما لأرشفة أو توثيق وللتعامل مع الحرب الدولية ضد الإرهاب وليس للتعامل مع حادثة وممارسة إرهاب.

ربطاً بتموضع محرج مساند لما تسمى ثورات سلمية حتى في ظل تفعيل الإرهاب في ظل التزام للعالم باستمرار الحرب ضد الإرهاب فالرئيس الأمريكي «أوباما» اضطر للقول بأن تصرف علي عبدالله صالح كرئيس بعد الاعتداء على جامع دار الرئاسة يجعله رجل السلام للعام ٢٠١١م.

مثل هذا التصريح يبدو كجملة عارضة أو يحمل تعليمات مسبقة للمحطة وإعلامها بأنه ليس للتداول والنشر.

البيت الأبيض والاتحاد الأوروبي ثم الأنظمة الاقليمية وغيرها وحتى الأطراف الداخلية كلها تعي ماذا كان يمكن عمله من قبل النظام بعد هذا الاعتداء وهي تعرف كيف سيتصرف أي نظام إزاء مثل هذا العمل في غرب أو شرق..

فهل الذي أراد اشعال حرب أهلية هو الذي وجه أو شارك وخطط ومول لذلك الاعتداء على جامع دار الرئاسة أم من مارس رد فعل سلمي لا يتوقع من حاكم أو نظام حتى في أعتى الديمقراطيات؟

أي حاكم كما يعرف «أوباما» من حقه إزاء ذلك أن يمارس رد فعل وضربات عسكرية تستعيد مهابته أو ترد له اعتباره ومثل ذلك ليس حرباً أهلية ولن يشعلها..

إذا الزعيم علي عبدالله صالح لم يمارس الحد الأدنى من رد الفعل المشروع وتتفهم مشروعيته في العالم فمن تطرف الهرف والخرف طرح أنه يسعى لاشعال حرب أهلية..

خلال محطة غزو الكويت قرأت في صحف عربية وتحديداً مصرية بمخطط تشارك فيه اليمن والأردن مع العراق للاطباق على كل دول الخليج واحتلاله.

الطبيعي أن مثل هذا الآن يثير الضحك ولا يصدقه أو يهتم به أحد ولكن كل محطة تصنع أو تسيطر على بيئة وأساس نجاحها كمحطة تصديق ما لايعقل ومالا يصدق بمقاييس الواقعية والوعي بالفهم الطبيعي أو بفهم العامة.

الزعيم علي عبدالله صالح وصل إلى مستوى من استجداء الأطراف الداخلية والخارجية للحل التوافقي الواقعي والسلمي من أجل الشعب اليمني وواقع اليمن فيما الأطراف الأخرى هي المتطرفة تجاه الواقع بالاصرار على الحسم الثوري وهي في ذات الوقت تطرح بأن علي عبدالله صالح أو المؤتمر من يسعى لاشعال حرب أهلية.

ربما هي كأطراف كانت تفضل الحرب الأهلية على الحل السلمي ولذلك سعت وفي أفعالها المؤكدات لحرب أهلية واستبقت لتحميل الطرف الآخر المسئولية.

ان جمال بن عمر وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الخليجية يعرفون أن المشترك لم يف بالتزامات حيوية وأساسية كان عليه تنفيذها قبل الانتخابات الرئاسية المبكرة كشرط لتنفيذ الانتخابات.

الزعيم علي عبدالله صالح والمؤتمر قبل بالسير في الانتخابات وتنفيذها حتى والمشترك لم ينفذ التزامات أساسية عليه هي الشرط للانتقال للانتخابات.

من ضمن ما يعنيه ذلك هو أن الزعيم علي عبدالله صالح يستعجل تسليم السلطة ونقل الحل السلمي إلى وضع وتموضع واقعي كأولوية فوق نكوص المشترك عن تنفيذ التزامات عليه.

الواضح قبل أو بعد انتخاب المناضل عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية تعامل المشترك مع التطبيق للمبادرة الخليجية بابتزاز وانتهازية من بدهية معروفة ومسلم بها مسبقاً وهي التطرف السلمي للمؤتمر- إذا جاز التعبير.

ما سميت ثورات المؤسسات وامتداداتها هي التطبيق من جهة المشترك، والإعلام الرسمي بات يستعمل لتثوير المشترك ضد الطرف الشريك في الوفاق والاتفاق.

الوسطاء الاقليميون الدوليون وقد باتوا شركاء في المبادرة الخليجية وتنفيذها من الطبيعي ترك جوانب من الاتفاق لتطبقه الأطراف الداخلية بوضوحه وتلقائيته كما المظاهر المسلحة ومظاهر التوتر.

لكنه وبدلاً من أن يسحب شركاء الاتفاق أنصارهم من الساحات كبدهية لأي اتفاق وشراكة سياسية فهم يصعدون التثوير ويمدونه إلى المؤسسات وإلى مفاصل الواقع والبنية الحيوية الخدمية المتصلة بحياة المواطن..

القضايا الأخرى ذات التعقيد أو الأهمية كإعداد وصياغة الدستور والحوار الوطني وهيكلة القوات المسلحة تشارك في التداول بشأنها وإعادة الصياغة والحلحلة أطراف خارجية كشركاء وذلك لصالح اليمن كشراكة أكثر مما هو غير ذلك كما يطرح البعض.

ما تطرحه المبادرة الخليجية وآليتها من بنود ومواد أو قضايا فلتطبيق كإلزام والتزامات على كل طرف وليس لحروب سياسية إعلامية لأطراف متطرفة هي أكثر تطرفاً في المحطة كتثوير على طريقة صراع الأثوار في اسبانيا.

من حق طرف انتقاد آخر أو طرح أنه لم ينفذ التزامات له في موضوع أو قضية تجاوزت سقف التزمين كما إنهاء المظاهر المسلحة ومظاهر التوتر، وبالتالي فالمشترك لم ينفذ الحد الأدنى من التزاماته المزمنة حتى الوصول للانتخابات فيما الزعيم علي عبدالله صالح في مسألة الرحيل سار في قرار الالتزام بالتزمين حتى لو لم ينفذ الطرف الآخر شيئاً من التزاماته.

وهو استفاد من تلهف ولهث المشترك لرحيله ليساعد في حد أدنى من الأجواء تمكن من الانتخابات فحسب فما دام خطأ الآخر أو عدم الوفاء بالتزامات لايرفع التأزم إلى استحالة إجراء الانتخابات، فإن الزعيم علي عبدالله صالح سيقبل وينفذ ويحقق الرحيل كطرف سلمي.

على المشترك أن يعي أن الصراعات الاستثنائية في اليمن منذ ثورة سبتمبر وأكتوبر جعلت الشعبية المطلقة هي للسلم والحل السلمي، ولعل تفعيل وأفعال وأفاعيل الصراعات في أزمة ومحطة ٢٠١١م تؤكد صواب هذا الخيار وتزيد وتضاعف شعبيته.

ولهذا فعليه أن لا يحول مواضيع أو قضايا في المبادرة الخليجية وآليتها إلى مناقصات ومزايدات وأن لا يظل في قوة أو استقواء الحسم الثوري لوهم لن يخدع ولن ينخدع به غير المشترك خاصة والتعامل بات مع نصوص اتفاق سياسي معزز بقرار دولي لا يقبل المطاطية أو التمطيط كتخصص أحتكره المشترك.. المشترك يدفع إلى حرب أهلية إن لم يكن بالإرادة والوعي فبالتطرف واللاوعي وسيقول لاحقاً إن الرئيس الجديد يسعى لحرب أهلية كما الحال مع سلفه!

جيرالد فايرستاين

علي البخيتي

< لم يكن يعرف أغلب اليمنيين اسم السفير الامريكي، لكن في عهد حكومة الوفاق أصبح اسمه يتردد على كل لسان حتى في الجلسات الخاصة وما يؤسف له أنه لم نشاهد أي توافق بين حكومة الوفاق الا على شيء واحد وهو تنفيذ تعليمات السفير حرفياً، بل لقد أصبح طرفاً في الحكومة..

خبراء في علم النفس يحللون رغبات وأحلام السفير، فيسارعون لتلبيتها هناك مارثون في صنعاء أبطاله بعض السياسيين، خط النهاية فيه أمنيات السفير. والمثير للضحك أنه قد أعلنت مناقصة لتأسيس يمن جديد، فتقدمت مختلف الدول بعطاءاتها وقد رسى المزاد على الأمريكيين فيما يخص هيكلة الجيش والامن، وعلى البريطانيين فيما يخص إدارة الحوار، وعلى الفرنسيين فيما يخص صياغة الدستور.

الأمريكيون عمليون سارعوا بإرسال وفد من الخبراء لبدء الهيكلة، وأرسلوا مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية (روبرت مولر) والذي يحث على دمج جهازي الأمن القومي والسياسي في جهاز واحد ليسهل على الأمريكيين إدارة الجهاز الوليد، وسبب ذلك الحرص هو أنهم عانوا في السابق من تضارب تقارير الجهازين، وبصراحة فقد حملنا الامريكيين فوق طاقتهم طوال حكم الزعيم علي عبدالله صالح، لذلك يجب أن يجدوا الانصاف في عهد حكومة الوفاق.

بدليل استمرار ضرب الطائرات الامريكية للكثير من الأهداف داخل الأراضي اليمنية وقتل الكثير من الأبرياء، ولأننا في حكومة وفاق لم يحصل اعتراض.. وقد تنصل باسندوة من المسؤولية ويريد يرمي بذلك على رئيس الجمهورية أقرت الإدارة الامريكية نوعاً جديداً من الضربات سمي بـ(ضربات الوشاية) والتي تتيح لهم ضرب تجمعات مشبوهة - بناء على وشاية أحد عملائهم - دون التأكد من اسماء المستهدفين، ولأننا في حكومة الوفاق لم يحصل اعتراض.

لكن ما يبعث على السخرية هو أن السفير الامريكي عبر عن استيائه من التدخل الايراني في اليمن ومن دعمهم للحوثيين.

هنيئاً للمشترك بهذا التغيير ولحكومة الوفاق المشغولة بتصفية المؤتمريين..